الطواف وترك الاحرام عند دخوله مكة بغير احرام بنسك خرج منها
من جهلا موجبهما ومر في بحث الاجير دماً عليه او على المستاجر
في صور كثيرة وكلها دماء ترتيب وتقدير وكذا في نذر الحلق
ونذر الافراد والحفا على ما يأتي فاخلعه وكذا فيما لو سوى احدهما
وبذلك تزيد صور هذا الدم على ما ذكره بكثير **الثاني** فيما يجب
مرتبا معدلا وهو دم الجماع المفسد للحج او عمرة ودم الاحصار
الثالث المخير المقدر وهو ثمانية دم الحلق والقلم واللبس
والطيب والنفس والوطئ بعد الوطئ المفسد والوطئ بين التحللين
ومقدماته الجماع **الرابع** المخير المعدل وهو دم الصيد ودم
اشجار الحرم ثم اذا تأملت ما مر علمت انه ما كان اتلافا محضا
كالصيد يجب فيه الدم ولو على ناس او جاهل اي حيث كان مميزا
اما غير المميز فلا شئ عليه مطلقا كما مر وما كان استمتاعا او
ترفها كالطيب واللبس فلا شئ على الجاهل والناسي وما فيه شبهة منهما
كالجماع والحلق والقلم يلحق باقواهما شبها فالجماع ملحق
بالتاني والحلق والقلم ملحقان بالاول **تنبيه** ذكروا في الاضحية ان المنذورة لا تجب لها نية الكتفاء بالنذر
عن التعيين فخرج بها عن ملكه وان المعينة عن نذر
في ذمته او بالجعل يحتاج الى نية عند الذبح ويجوز
مقارنتها للجعل او للافراز او لتعيين ما يضحي به من
واجب او مندوب ويجوز توكيل مسلم مميز في النية
والذبح او في احدهما او كافر بتحقيقه في الذبح فقط و
ينوي هو او وكيله المسلم المميز قال في المج وكالاضحية
في ذلك سائر الدماء الواجبة لكن نسيا في دم الاحصار

ان ينيته عند الذبح وذكر ج وم ركما ياتي اخر الباب ان نية
دم الجبران عند تفرقته ويجوز تقديمها عليها **قوله** السبب
الاول التمتع اي وهو ان يحرم بالعمرة من ميقات طريقه او
دونه ويكره دم المجاوزة بشرطه ويفرغ منها ثم ينشئ الحج
من مكة وهذا شرط للزوم الدم لا لتسميته متمتعا اذ لو
عاد الى الميقات مثلا واحرم تبين عدم وجوب الدم
وان سمي متمتعا لتمتعه اي تمكنه منه **بخلاف** ان الاحرام
بين الحج والعمرة **قوله** ان احرم بالعمرة في اشهر الحج اي
وافعالها **يلزم** المتمتع الدم باربعة شروط الاول ان **يحرم**
بالعمرة في اشهر الحج فان احرم بها قبل اشهره ولو بلحظة فلا دم
وان اتى باعمالها كلها في شوال وسمي متمتعا بل ومفردا كما مر وقياسه
ما لو احرم بعمرة اخر جزء من ذي الحجة وبقية اعمالها في المحرم
فانه يثاب عليه ثواب المفرد اي الافراد الكامل وان كان دون
من اتى بها كلها في الحجة **قوله** وبحج من عامه هذا هو الشرط الثاني
فلو اعتمر في سنة وحج في غيرها فلا دم كما جاء عن الصحابة
بسند حسن **قوله** ولم يعد لاحرامه اي الحج الى الميقات الافاقي
لجرم او محرما قبل التلبس بنسك ولو مندوبا وهذا هو الشرط
الثالث وشمل قوله الى ميقات افاقي جميع المواقيت وكذا
المرحلتان لانهما ميقات الافاقي الذي لا ميقات بطريقه
كالاتي في البحر على ما مر والحل الذي هو بين الميقات ومكة واحرم
منه احراما جائزا كأن كان وطنه او لم يخطر له النسك الا قبيل
الجرم فاحرم من الحل الذي خطر له واراد به وسمي الميقات
المعنوي والارادي وخرج بميقات الافاقي ما لو احرم افاقي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)